الفقيه يخطي هذا الفقيه والعكس هذا الامام يخطي
هذا الفقيه وهذا الفقيه يخطي هذا الامام ترتيب
بيانها ان هذه حججًا لا يجدوا الفقها اعني كتب الا
الاختلاف في مسائل النظر وقد اسند كل امام
بنظر ورأي وكذلك كل فقيه واختلافاتهم معروفة
لا نفتقر الى بيان ومن غرايب الخلاف خلافهم في جواز
بيع وشرط منع منه ح وابن شبرمة وفصل ابن ابي ليلى فاجاز
البيع وابطل الشرط مطلقا وفصل اصحابنا تفصيلا ثانيا
لا حاجة بنا الى ذكره هنا وهذا رجع كل منهم الى الاصل
من حديث الرسول صلى الله عليه واله وهكذا في غير
مسألة من مسائل الخلاف وقد يتفق للعالم في المسألة
الواحدة قولان وثلاثة واكثر من ذلك وقد قيل للشافعي
رحمه الله سبعة عشر قولا في مسألة واحدة رواه الفقيه
العلامة يوسف بن احمد بن عثمان ابقاه الله تعالى واظنه
قال سبعة عشر او ستة عشر او قريبا من ذلك
واذ قد ذكرنا اختلافات العلما في مسائل النظر في
جواز ذلك من دون نكير فانا نقول لا مانع من

تجويزنا المؤمنين على ما بيناه من الخلاف ويكون مولانا
عليه السلام نظر في جوازه نظرا حتما دايما وكون من
تقدم من الايمة لم يقل بذلك لا يمنع من صحة نظره
ووقوع رايه ومن كلام مولانا به في تصويب المجتهدين
والخلاف شايع بين آل الرسول عليه السلام ولذلك قال
الناصر عليه السلام في الالفاظ سالت محمد بن منصور
ان يجمع اختلاف اهل البيت عليهم السلام وثبوت الخلاف
لا يمنع من الموالاة واتباع بعضهم لبعض كما ظهر عن السلف
الامر في ذلك وحكي عن محمد بن منصور ان القسم واحمد بن
عيسى وعبد الله بن موسى والحسن بن يحيى عليهم السلام
اجتمعوا في بيته بالكوفة وبايعوا القسم عليه السلام
مع ظهور الخلاف بينهم ومع ما رُوي وابينه عنهم الاختلافات
الكثيرة ولم يمنعهم ذلك من مبايعة القسم ومتابعتهم بعضهم
وما حكي عن بعضهم من التشديد فيه وفي القول الذي
اختاره فانه يتاول ولا يسوغ الا كذلك لان باينه
من هو مثله في فضله وسوا عنده خلافه قولا له
ويقول هو حق فلا يعتبر بما يوخذ عن البعض من القول

Copyright © King Saud University